

المادة (٤)

أ. تصنف الأنشطة الاقتصادية الواردة ادناه وما ينطوي تحتها بأنها الأنشطة الاقتصادية الأكثر خطورة:

- الزراعة والحراجة وصيد الأسماك.
 - التعدين واستغلال المحاجر.
 - الصناعة التحويلية.
 - إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء.
 - إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها.
 - التشييد.
 - النقل والتخزين.
 - أنشطة خدمات الإقامة والطعام.
 - أنشطة صحة الانسان والعمل الاجتماعي.
- ب. تصنف الأنشطة الاقتصادية الواردة ادناه وما ينطوي تحتها بأنها الأنشطة الاقتصادية الأقل خطورة:

- تجارة الجملة والمفرد (التجزئة) وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية.
- المعلومات والاتصالات.
- الأنشطة المالية وأنشطة التأمين.
- الأنشطة العقارية.
- الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية.
- أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم.
- التعليم.
- أنشطة الفنون والترفيه والتسلية.
- أنشطة الخدمات الأخرى.

المادة (٥)

لاتسري أحكام هذه التعليمات على الأنشطة الاقتصادية التالية:

- الإدارة العامة والدفاع، والضمان الاجتماعي الإلزامي.
- أنشطة الأسر المعيشية التي تستخدم أفراداً وأنشطة الأسر المعيشية في إنتاج سلع وخدمات غير مميّزة لاستعمالها الخاص.
- أنشطة المنظمات والهيئات غير الخاضعة للولاية القضائية الوطنية.

المادة (٦)

لوزير تشكيل لجنة فنية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لدراسة وتعديل أسس ومعايير و تصنيف درجة الخطورة للنشاط الاقتصادي كل (٥) سنوات.

المادة (٧)

للووزير إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذه التعليمات.

المادة (٨)

تلغى تعليمات القطاعات الخاضعة لأحكام نظام تشكيل لجان ومشرفي السلامة والصحة المهنية والصادرة بموجب أحكام المادة (٣) من نظام تشكيل لجان ومشرفي السلامة والصحة المهنية في المؤسسات رقم (٧) لسنة ١٩٩٨.

وزير الصناعة والتجارة والتموين ووزير العمــــل

يوسف محمود الشمالي